

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة فى الاقتصاد السعودى

أ.م.د. فاطمة عبدالله محمد عطية *

* أ.م.د. فاطمة عبد الله محمد عطية استاذ مساعد اقتصاد ومالية عامة – كلية التجارة – جامعة طنطا. دكتوراة الفلسفة فى المالية العامة (السياسات المالية ومواجهة الطبيعة الهيكلية للإصلاح الاقتصادي فى الدول النامية دراسة مقارنة بين الاقتصاد المصرى والاقتصاديات الأخرى) كلية التجارة – جامعة طنطا ٢٠٠٩ ولها اهتمامات بحثية فى المالية العامة والسياسات المالية.

Email: Fatmaatia72@yahoo.com

ملخص

يهدف البحث الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠، وذلك بالاعتماد على عدة اساليب قياسية باستخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في النموذج وتحديد فترة الإبطاء المثلى والتأكد من استقرار النموذج. واستخدام السببية (Causality Test) بطريقة (Granger Engle) للتأكد من وجود العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة اعتمادا على نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) (Vector Error Correction Model) إذ تسمح هذه المنهجية باختبار فرضية ان هناك علاقة قصيرة طويلة الأجل بين المتغير التابع للتنمية المستدامة، ويتم قياسها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، (باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة) والمتغير المستقل المتمثل في (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي)، أظهرت نتائج اختبار السببية انه يوجد علاقة تأثير وتأثر في الاتجاهين بين المتغير التابع والمتغير المستقل خلال فترة الدراسة وخلص البحث إلى وجود علاقة طردية وأثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة حسب رؤية ٢٠٣٠ في الاقتصاد السعودي، مما يدعم قوة الاقتصاد السعودي الذي يعتبر من أهم الاقتصاديات المتميزة بالثروات التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصادا متينا يتمتع بنمو وإنتاجية مستدامين. حيث أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦-٢٠١٧، صنّف المملكة في المرتبة ٢٠ عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. ولا أحد ينكر أن السوق السعودية تحتاج للخبرات الأجنبية لرفع كفاءة التكنولوجيا ومهارة الكوادر البشرية بعد إيجاد الوظائف لها من خلال الاستثمار الأجنبي، الذي يعتبر وسيلة فعالة للقضاء على مشاكل البطالة.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة- الاستثمار الأجنبي المباشر- النمو الاقتصادي

Abstract:

The research aims to measure the impact of foreign direct investment on sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 2000-2020, by relying on several standard methods using the time-series stability test for the variables included in the model, determining the optimal slowdown period and ensuring the stability of the model. And the use of Causality Test (Granger method) to verify the existence of a causal relationship between the economic variables under study based on the Vector Error Correction Model (VECM). This methodology allows testing the hypothesis that there is a short and long-term relationship between the dependent variable development It is measured by the average per capita real gross domestic product, (as one of the economic indicators to measure sustainable development) and the independent variable represented by (foreign direct investment), and the research concluded that there is a direct relationship and a positive impact between foreign direct investment and sustainable development according to Vision 2030 in The Saudi economy, which supports the strength of the Saudi economy, which is considered one of the most important economies distinguished by the wealth that makes investment in it a solid economy that enjoys sustainable growth and productivity. The Global Competitiveness Report issued by the World Economic Forum 2016-2017 ranked the Kingdom 20th globally in terms of ease of doing business. No one denies that the Saudi market needs foreign expertise to raise the efficiency of technology and the skill of human cadres after finding jobs for them through foreign investment, which is an effective way to eliminate unemployment problems.

Keywords: sustainable development, foreign direct investment, economic growth

أولاً: المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية في أي بلد حيث أثبتت الدراسات الاقتصادية جدية دور هذه الأداة، والتركيز عليها سيدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على القطاعات ذات الدور السيادي في حركة أي اقتصاد، كما هو الحال في القطاع النفطي الذي تعتمد عليه السعودية في تسيير حركة اقتصادها وتمييزها، ويعتبر الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصاديات المتميزة بالثروات التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصاداً متيناً يتمتع بنمو وإنتاجية مستدامين. وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السعودية خلال العقد الماضي أكبر دليل على أن المملكة أصبحت هدفاً للاستثمار الأجنبي وأن السوق بإمكانها أن تكون تنافسية، حيث أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦ - ٢٠١٧، صنّف المملكة في المرتبة ٢٠ عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. ولا أحد ينكر أن السوق السعودية تحتاج للخبرات الأجنبية لرفع كفاءة التكنولوجيا ومهارة الكوادر البشرية بعد إيجاد الوظائف لها من خلال الاستثمار الأجنبي، والرقي بمستوى البحوث العلمية ولتحقيق تلك الحاجات، قدمت المملكة بعض الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي بدورها ساهمت في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ذلك ساهمت عدة عوامل في جعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي ومنها: أنها الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصادياً، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتوفير الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار أقل من السعر العالمي، والاتفاقات العربية في التبادل التجاري، والاستقرار والنمو الملحوظين في الاقتصاد السعودي، والاستقرار الأمني، والموقع الجغرافي، ووجود فئة الشباب التي تمثل النسبة الأعلى من السكان. هذه العوامل ستجعل للاقتصاد السعودي دوراً وتأثيراً بارزاً بين الاقتصاديات الكبرى، وتساهم أيضاً ويشكل كبير في جلب ثقة المستثمر الأجنبي إلى السوق السعودية.

مشكلة البحث:

توقعت المؤسسات الاقتصادية العالمية المستقلة وغيرها من المؤسسات المشابهة، ارتفاع رأس المال الأجنبي في المملكة بصورة كبيرة في مدة ليست طويلة. وهذه الأموال سترتفع في المستقبل، وفق المخططات التي وضعتها القيادة على أساس "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، وبرنامج التحول المصاحب لها. والمخططات هنا تشمل كل أداة تنمية تدفع مسيرة البناء الاقتصادي المستدام، بما في ذلك

بالطبع استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وفتح آفاق جديدة أمامها. وهذه الذراع الاقتصادية "كما هو معروف" تمثل حجر الزاوية لكل الاقتصادات المتقدمة، وتلك التي تنتم بالاستدامة والمرونة. وفي الفترة الأخيرة سادت المرونة بالفعل الساحة الاقتصادية السعودية، طالما أنها تخدم الهدف العام، وهو تحقيق الأهداف كلها ضمن زمنها المحدد لها غير أن الأمر بات مختلفا الآن، لأن المملكة تستهدف مزيدا من التحول عن النفط إلى مصادر دخل أخرى متوافرة وجاهرة، ما فسّر ارتفاع حجم المساهمة غير النفطية في الناتج المحلي، وكذلك ضمن الموازنات العامة التي أعلنت في العامين الماضيين.

وهناك كثير من المجالات المفتوحة لرأس المال الأجنبي في المملكة، بل يمكن اعتبار أن غالبية القطاعات مطروحة أمام هذا المال، من الترفيه إلى الثقافة والسياحة والفنون، إلى الطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات، والصناعة والتجارة والخدمات والنقل وغيرها. أي أن الفرص موجودة أمام من يرغب في الاستثمار، في بيئة اقتصادية مطمئنة تماما، تدعمها المرونة في تشريع القوانين التي تصدر بين الحين والآخر، تباعا لمتطلبات الحراك الاقتصادي بشكل عام. ومن هنا يمكن الإشارة أيضا، إلى أن الجهات الاستثمارية العالمية الكبرى، تحرص على الوصول إلى السوق السعودية.

الرقم الجديد لرأس المال الأجنبي في السعودية سيرتفع في الفترة المقبلة، خصوصا مع ارتفاع عدد التراخيص التي منحت بالفعل للجهات الاستثمارية الأجنبية، التي بلغت حتى نهاية العام الماضي ٧٩١١ ترخيصا، تشمل مختلف القطاعات المشار إليها. يضاف إلى ذلك أيضا التراخيص التي منحت لمؤسسات مالية عالمية، ما يدعم الحراك الاستثماري أيضا في المرحلة المقبلة. وتسعى بلدان أوروبية كبرى لأن تكون ضمن الحراك الاقتصادي السعودي، سواء من خلال وجودها الحالي، أو تطوير هذا الوجود، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الأمريكية التي تنتظر إلى المملكة كساحة اقتصادية يتوفر فيها مستوى عالي من الجودة والامان. وتتدافع المؤسسات المشار إليها على التنافس للوصول أولا إلى هذه السوق الكبيرة في المنطقة. المهم أن مسار الاستثمار الأجنبي يمضي قدما على الساحة المحلية بأعلى المعايير، وفي المرحلة المقبلة سيكون هناك مزيد من التراخيص للمستثمرين الأجانب.

- نظرا للوزن الذي يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المؤثرة في معدلات النمو في أي اقتصاد وبالأخص الاقتصاد السعودي محل الدراسة سوف يتناول البحث دراسة اهمية الاستثمار

الأجنبي من خلال دراسة بعض نقاط الضعف والمشاكل التي قد تواجه الاقتصاد السعودي وما هي مجالات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

- توزيع حجم الاستثمار الأجنبي القطاعي والجغرافي في المملكة العربية السعودية.
- حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة.
- تجربة السعودية الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي.

ماهي المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والتي تؤدي لجذب الاستثمار الأجنبي إليها؟ ما هو أثر الاستثمار الأجنبي على المملكة العربية السعودية؟ ماهي المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي؟ وما هو أثرها؟

الهدف من البحث:

يهتم البحث الحالي بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تؤدي الى زيادة معدلات النمو والعمل على زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع مستوى التشغيل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة.

وبالتالي تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

- ١-التاصيل النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة من خلال الرجوع الى النظريات والادبيات الاقتصادية التي تناولت هذه العلاقة.
- ٢-الوقوف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي للوصول لمعدلات نمو مرتفعة في المملكة العربية السعودية وخاصة في ظل مجموعة القوانين والتسهيلات المقدمة للمستثمرين التي تعزز عمل هذه الاداة.
- ٣-التعرف على الطرق التي من خلالها شجعت المملكة العربية السعودية الاستثمار الأجنبي.

فروض البحث:

انسجاماً مع أهداف البحث في دراسة الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في المملكة حيث ان هذه الاداة تعتبر هامة ،وان المملكة لديها موارد اخرى لم تستغل بعد ويجب ان تجذب اليها رؤوس الاموال الاجنبية وقد يكون هذا وسيلة لمواجهة الاعتماد على الموارد النفطية يفرض البحث ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مباشر وفعال على التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

للتحقق من فرضية البحث تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الكمي والذي يتم على خطوتين: تهتم الخطوة الأولى بتحليل الإطار النظري من حين التعارف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزايا وعيوب وتطور هذه المنظومة في المملكة والأطر التشريعية التي خضعت لها. كما يتطلب المنهج التحليلي استعراض فروض ومشكلة البحث من خلال عدة نقاط:

- الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة
- الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير على مؤشرات التنمية المستدامة -تجربة المملكة العربية السعودية الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي
- الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة
- (التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية)

نموذج قياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية المستدامة للمملكة وسوف يتم قياسها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي كمتغير تابع للعديد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيه ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التكوين الرأسمالي وأسعار سعر الصرف ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي والقوانين والحوافز التي تضعها المملكة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي ويعتبر هذا المتغير الأخير متغير وهمي يتم تقديره بصفر في السنوات السابقة ثم يأخذ قيمة ثابتة الواحد الصحيح ويعتمد هذا على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور نشاط الاستثمار الأجنبي واثرة على معدل النمو وتقوم هذه النظرية على فحص العلاقة بين السلاسل الزمنية للمتغيرات (Engle & Granger ، ١٩٨٧) الاقتصادية التي تتسم بعدم الاستقرار .

ثانياً: الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

١- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Foreign Direct Investment):

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية، فقد شوهدت مؤخراً زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، ف تحرير نظم التجارة وزيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي له دور بهذه الزيادة، وكان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق العمل وأسواق رأس المال للدول المضيفة، ويهدف الاستثمار الأجنبي إلى الحصول على فائدة طويلة الأمد في مؤسسات أو منشآت خارج حدود

المستثمر وتشمل العلاقة بين منشأة أو مؤسسة أو ربما دولة مع جهة خارجية تشمل الشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسيات Transnational Corporation، أحيانا كثيرة تدعى Multinational Corporations أو المؤسسات متعددة الجنسيات التي تقوم بإدارة الإنتاج أو تقديم الخدمات في بلدين على الأقل. (S.Toms، ١٩٨٧)

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك ١٠% أو أكثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

تنص النظرية الاقتصادية Endogenous Growth Theory على أن النمو الاقتصادي يحصل لعدة أسباب وأهمها حجم الاستثمارات فكلما زاد الاستثمار زاد النمو الاقتصادي، فإذا زاد حجم الاستثمار في هذه السنة عن السنة التي تسبقها فالزيادة الحاصلة ستؤثر على معدل النمو، ولم تحدد النظرية ما إذا كانت الاستثمارات محلية أم أجنبية ولكن منطقيا زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو كونها ستزيد من حجم اجمالي الاستثمارات.

وقد يلعب الاستثمار الأجنبي دور في التطور التكنولوجي والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي، فالشركات الأجنبية تجلب معها التقنية المطلوبة فتؤثر إيجابيا على الإنتاجية، ويؤثر الاستثمار الأجنبي على التطور التكنولوجي من خلال: المحاكاة أو التقليد، المنافسة، الروابط الأجنبية والتدريب وقد تكون الآثار سلبية أو إيجابية. (Ross & Hess، ١٩٧٧)

٢- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي في تدفقاته، وعليه يجد مؤيدى العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع من خلال:

- المساهمة في إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية التي تهدف الى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير.
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

- توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.
- يساهم في رفع معدلات الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائمة لتدفق رأس المال، ومن ثم فإن صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه. (Hamad.Miki، ٢٠١٠،

تميل الشركات واردة الذكر إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، بل إن لهذه الشركات وسائل وأساليب تستطيع بواسطتها أن تلعب على أكثر من حبل، فيمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطئ توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تتاور وتتقادم الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي.. (Wrenn.Eoin، ٢٠٠٧،

تتمتع إذا الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها (رزاق، ٢٠١٢،

وإذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي، فإن المعارضين يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي:-

١- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما المتدفق إلى البلدان النامية، بالمشاريع المنشأة من قبل الشركات متعددة الجنسية (ومعظمها صناعية) والتي لا تحتاج إلا إلى قوة عمل قليلة العدد، وان تتكون من عمال متخصصين فضلا عن عمال شبه ماهرين غير مؤهلين ولا يمتلكون سوى تجربة مقتصرة على العمليات التكنيكية البسيطة، ومن ثم فإن حاجتها نادرة جدا إن لم تكن معدومة إلى

كودار متحركة تمتلك مهارات متنوعة ومعرفة مهنية واسعة ومعقدة. وبالمقابل لما كانت اغلب هذه المشاريع الصناعية مجرد ملاحق أو شركات فرعية ترتبط بمراكز واقعة ما وراء البحار، حيث يجري اتخاذ القرارات التكنولوجية، وبما إنها تدار بواسطة كادر إداري وتكنيكي أجنبي ينفذ تكنولوجيا جاهزة، فان إمكانيات إجراء تجارب وبحوث وتجديدات تكنولوجية يصبح أمرا نادرا للغاية بعبارة أخرى هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لاستراتيجيتها ومصطلحتها. ومنطقيا فان اختيارها ستركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشمل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف. (S.Andreas, 1992)

٣ - مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

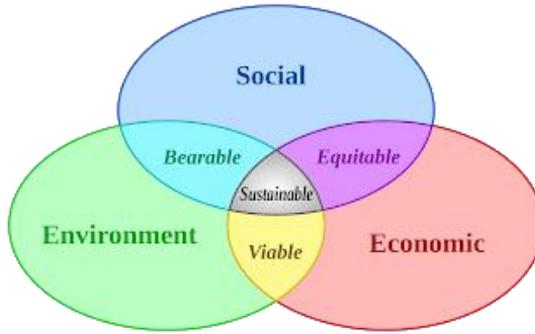
يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً حديثاً بتنوع معانية في مختلف المجالات العلمية والعملية، فهناك من يراه من منظور اخلاقي او كنموذج تنموي جديد في نظر البعض الاخر، او عبارة عن فكرة عصرية من وجهة نظر اخرى تقتصر على البلدان الغنية، مما اضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوعا من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه اكثر بطرح مختلف التعريفات ووجهات النظر السابقة والحديثة.

كما ينصرف معنى الاستدامة في نظر العديد من المفكرين وعلماء الاقتصاد، أنصار البيئة، الفلاسفة.. الخ، ليشمل أمور مختلفة ومتعددة، وبالنظر الى انجاز التنمية المستدامة يتطلب الفصل بين أمرين اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض او زيادة حجم الموارد من مصدر اخر غير الأرض، وهي فالواقع عملية معقدة يتوقف عليها تحديد ماهية عمل التنمية المستدامة. (بويحيوي، ٢٠١٤)

فالسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الانظمة الثابتة في واقع الحياة الانسانية كما يلي: (الفحام، ٢٠١٦)

- نظام اجتماعي : يقدم الحلول للتنمية الغير متناغمة ويقدر المقترحات الممكنة لديموه وتصعيد فعاليات المشاركة من للنوع الاجتماعي

- نظام سياسي : الذي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطن (نساء ورجال) في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الادارية والاجتماعية
- نظام اقتصادي : من خلال مقدرته على احداث فوائض انتاجية على اساس الاعتماد الذاتي والاستدامة
- نظام إنتاجي وادارى ودولي : يراعى فيها الأنظمة المستدامة للتجارة والتمويل فندرة المصارف في تلبية الحاجات البشرية هي اساس المعضلة الاقتصادية لان زيادة الانتاجية وترشيد استعمال المصادر المحدودة هي في صلب التنمية البشرية دون رفع هذا الهدف الى مراتب اعلى من الاعتبارات الانسانية الاخرى فزيادة الانتاجية تبقى في نهاية وسيلة على الرغم من أهميتها.
- ٤- **أبعاد التنمية المستدامة** يعد مفهوم التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في اطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي كما يبين (الشكل ١) الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن بعد رابع مهم ومهو البعد المتعلق بالسياسات البلدية والمحلية.



-البعد البيئي: لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، فنقول البيئة الزراعية، البيئة الصناعية، البيئة الصحية، البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ. ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، فالحديث عن مفهوم البيئة اذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية.

وهكذا يمكن ان نقول ان: البعد البيئي هو الاهتمام بادارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. حيث ان كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الارضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

لذلك نحن بحاجة الى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من اجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية و مترابطة مع ادارة نظام البيئة.

- البعد الإجتماعي وهو حق الانسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته ودون تقليل فرص الأجيال القادمة-

البعد الإقتصادي وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية الى اضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

بالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محوراً اخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها افراد ومؤسسات مؤهله لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة. وقد انعكس ذلك في المؤشرات التي سنراها لاحقاً حيث تم وضع مؤشرات من الناحية المؤسسية لقياس مدى تطبيق التنمية المستدامة في المجتمع والدولة.

البعد المؤسسي تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. توفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الانسانية، وتوفير الاطار الصالح للترامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها واداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

٥- التحديات والمعوقات المرتبطة بالتنمية المستدامة

هناك بعض المعوقات التي واجهتها التنمية المستدامة كان أهمها مايلي(الشيخ، ٢٠١٥):

- الفقر. حيث يعتبر الفقر أساساً لكثير من المعلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات وطنياً ودولياً ان

تضع سياسة تنموية وتخطيط اداري بيئي واصلاح اقتصادي، وتوفير فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق المحرومة فقراً.

- معوقات الديون التي حالت دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة.

- معوقات الحروب والمنازعات المسلحة والاستعمار جميعها مؤثره بشكل مضر بالبيئة وسلامتها.
- معوقات التكسب السكاني غير الرشيد خاصة في الدول النامية وتدهور احوال معيشية السكان في المناطق العشوائية.
- معوقات تدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير عقلانية لدعم انماط الانتاج والاستهلاك دون ترشيد للإنفاق مما يساعد في نضوب الموارد الطبيعية.
- معوقات عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخطته.
- معوقات نقص الخبرات والامكانات الاقتصادية والتتقية اللازمة لدى الدول النامية والسائره في طريق النمو.
- ايضاً هناك تحديات تواجهها العديد من الدول في تجسيد خطط وبرامج التنمية المستدامة، منها:
- تحديات ايجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها.
- تحديات نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين على كسب المعرفة والتقنية والتأهيل اللازم.
- تحديات حماية التراث الحضاري.
- تحديات التحجج بحجم القضايا البيئية ومشاكلها العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول المتضررة والتي لاتملك مجابهة التحديات وتقف امامها الاجراءات حجر أثر في طريق تحقيق التنمية.

ثالثاً:- الاستثمار الاجنبي المباشر والتاثير على مؤشرات التنمية المستدامة :

- ١-ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد وتأثيره على التنمية من خلال العوامل التالية:
- أ. متغيرات قابلة للقياس الكمي: الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي محدد أساسي للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير مع العديد من الشركات المحلية

والأجنبية لاستثمار أموالها، وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (T.Vito&H.Davoodi، 1997)

ثانياً: نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي:

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة. وتوجد عدة طرق لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم حركة رأس المال والتي تؤثر تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية. وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز 10% أو 30% أو 100% سنوياً تشوه النمط الاستثماري ويدخل الاستثمار في منطقة الخطر سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤشر على ضعف الاقتصاد القومي، وهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (الهيئة العامة للاستثمار 2010)

رابعاً: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي:

تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتتخفف دخول الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار، وهناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي.

خامساً: نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي:

هناك تأثيران للادخار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، الأول تأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فهو تأثير عكسي إذ أن قلة المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يكون هناك اعتماد كبير على الاستثمار الأجنبي في إنشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

ب. متغيرات غير قابلة للقياس الكمي: مثل الاستقرار السياسي، والتقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي. (G.Joshua&D.Villanue, ١٩٩٩)

٢- الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية (المقومات - مجالات الاستثمار - حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي)

يمكن عرض تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

الاستثمار الجديد مر بعدة تطورات إلى أن وصل لهذه المرحلة، حيث تم إصدار الهيئة العامة للاستثمار مرسوم ملكي ٢٠٠٠ م يتضمن العديد من التسهيلات لتهيئة المناخ الاستثماري ملائمة المناخ وتطويره للاستثمار:

هناك قرارات صدرت بخصوص نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في السعودية من خلال:

١- يظهر من الأنظمة التحفيزية للاستثمار أن الجزء المهم فيها هو ما يتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتتحمل الدولة نسبة ١٥ % بعدما كانت نسبة مثقلة لكاهل المستثمرين وصلت إلى ٤٥ % في النظام الاستثماري السابق.

٢- يكفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة ١٠٠ % للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في السعودية، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لا يزيد عن ٧٥ % من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز، ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له، مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

٣- تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وتم تحقيق عدة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها: تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من ٣٠ يوم إلى ٣ أيام.

٤- مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية،

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الاقتصاد السعودي

أ.م.د. فاطمة عبد الله محمد عطية

فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل ٢٠ % في المتوسط وزاد حجم الاستثمارات المنفذة بمعدل ٨٠ % سنويا في المتوسط في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٦.

• ويجب الملاحظة بأن هناك فارق زمني بين إصدار ترخيص الاستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع، نظرا لأن المشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لاستثمار كامل رأس مالها، وقد تزامن هذا التغيير مع صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، فإن السعودية تتمتع بمميزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين (www.sagia.gov.sa).

٢- حجم الاستثمار الأجنبي وتوزيعه القطاعي والجغرافي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في السعودية، لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

الجدول (١): حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الاجنبي الوارد	19,42	12,097	18,293	24,333	39,455	36,457	29,232	16,308	12,182	8,864	8,011

الجدول (٢) نصيب القطاعات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية لسنة ٢٠٢٠

القطاع	الصناعة والطاقة	الخدمات والتأمين	المالية	المقاولات	الفنادق والمطاعم	النقل	النقل والاتصالات	العقار والتأجير
النسبة	64.34	6.682	1.982	0.207	0.08	0.023	29.681	

الجدول (٣): أهم خمسة دول مستثمرة في السعودية حتى نهاية ٢٠٢٠

الدول	الولايات المتحدة	اليابان	الامارات	هولندا	الكويت
الاستثمار الاجنبي المباشر	9424	4575	3114	1299	843

المصدر: <http://www.worldbank.org/>

٣- تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

تماشيا مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تهدف الى زيادة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي من ٠.٧ % الى ٥.٧ %.

في نهاية كل فصل مالي، يثبت الاقتصاد السعودي أنه الأقوى على مستوى المنطقة، وما يؤكد ذلك، النمو المتصاعد للاستثمارات الأجنبية في السعودية التي بلغت أعلى مستوياتها بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، وتحديدًا من الربع الثاني ٢٠٢٠.

ووفقًا إلى بيانات أولية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في السعودية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى ١.٤٩٤ تريليون ريال، بزيادة سنوية نسبتها ١٢ في المائة بما يعادل ١٥٩.٤٣ مليار ريال، مقارنة بنهاية الربع الثاني من العام الماضي البالغ نحو ١.٣٣٤ تريليون ريال.

ونمت الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٧.١ في المائة بما يعادل نحو ٩٨.٧٤ مليار ريال مقارنة بـ ١.٣٩٥ تريليون ريال بنهاية الربع الأول، وهي أعلى نسبة نمو من الربع الثالث ٢٠٢٠ التي حققت خلاله نموًا نسبتته ٨.٥ في المائة.

وتتنوع الاستثمارات الأجنبية في السعودية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد، واستثمارات الحافظة التي تنقسم إلى نوعين "حقوق الملكية وأسهم وصناديق استثمار" و"سندات الدين".

أما القسم الثالث والأخير من الأقسام الرئيسية، "الاستثمارات الأخرى"، وتنفرج إلى ثلاثة فروع وهي "القروض" و"العملة والودائع" و"حسابات أخرى مستحقة الدفع". وجاء نمو الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني ٢٠٢٠ بفضل نمو "استثمارات الحافظة" وتحديدًا أحد أقسامها الفرعية وهي "سندات الدين" التي نمت بنسبة ٢٦ في المائة بما يعادل ٤٢.٦ مليار ريال.

كما سجل بندان من بنود الاستثمارات الأجنبية نموًا ملحوظًا خلال الربع الثاني ٢٠١٨ وهما "العملة والودائع" و"القروض"، حيث نما الأول بنسبة ٢٦ في المائة بما يعادل ٢١.٢ مليار ريال، والثاني ٢١ في المائة بنحو ٢٠.٥ مليار ريال.

وفيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية في السعودية فهي تتوزع إلى ٣ أقسام رئيسية أكبرها "الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد السعودي" حيث يشكل نحو ٥٨.٧ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بـ ٦٥.١ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧.

في حين يشكل القسم الثاني "استثمارات الحافظة" نحو ٢٢.٨ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٦.٧ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧.

والقسم الثالث "استثمارات أخرى"، مثل ١٨.٥ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني ٢٠١٨ بـ ١٨.٢ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧.

بناء على البيانات المنشورة من قبل وزارة التجارة والصناعة التي تتضمن تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المصانع وإجمالي التمويل وعدد العمال سيتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق المملكة، وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية الى:

١. المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب المناطق

٢. المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب النشاط الصناعي

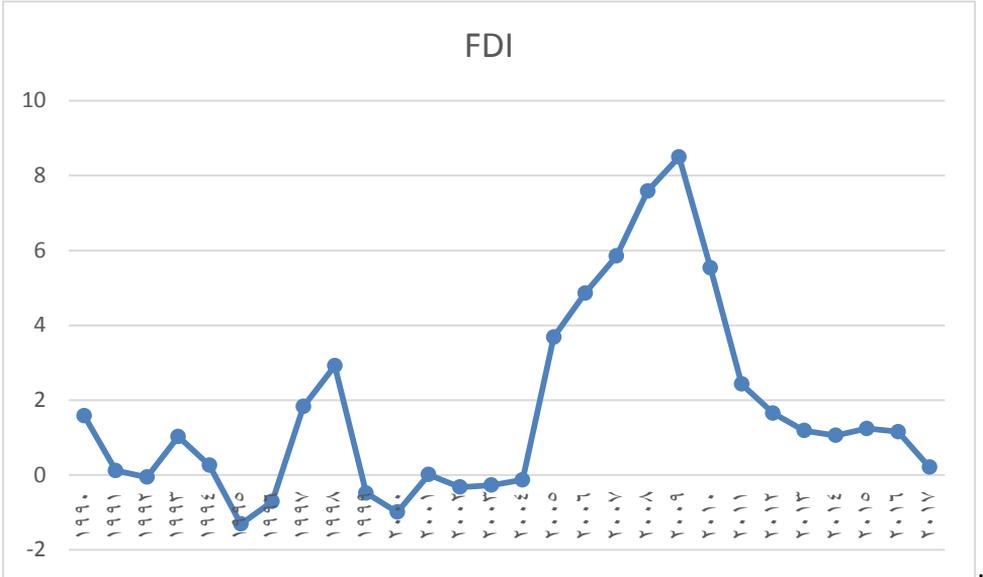
٣- إنجازات الهيئة العامة للاستثمار.

وبالإضافة الى ذلك توقع اقتصاديون ان يشهد عام ٢٠٢٢ طفرة في زيادة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بنسبة لا تقل عن ٤% ونمو التبادل التجاري بين الرياض وبعض العواصم التجارية والصناعية.

وتوقعوا ايضا ان يشهد عام ٢٠٢٥ طفرة كبيرة على مستوى الاستثمارات الاجنبية في مجال الصناعات التحويلية والتقنية والتكنولوجيا وتحفيز المنشآت الصغيرة والكبيرة ونمو القطاعات التتموية العملاقة .
<http://www.worldbank.org/>.

وكان تقرير اقتصادي اصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) اشار ان السعودية الأولى عربيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وال ٢٠ عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، عازيا ذلك الى تحسن مناخ الاستثمار لعدد من الأسباب منها عمليات الخصخصة

شكل رقم (١). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

٤- المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار:

هناك عدة مقومات يجب ان تكون الدولة تتميز بها حتى يقوم فيها الاستثمار الاجنبي بشكل ناجح، ومن الممكن القول بأن المملكة العربية السعودية تمتاز بهذه المقومات التي تؤدي إلى نجاح المشروع، وتتمثل هذه المقومات بعدة نقاط منها:

١- انتشار الامن والاستقرار:

فالامن هو العامل الرئيسي الاول لجذب رأس المال، فعندما تكون الدولة أكثر استقراراً وأمناً فذلك يعطي طمأنينة لأصحاب رؤوس الاموال لإقامة مشاريعهم بكل أريحية وهذا ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية جاهدة في تشييته لمصلحة الفرد المواطن وأيضاً لراحة المستثمر الأجنبي وجذبه أكثر.

ب- تطبيق نظام الاقتصاد الحر:

فنظام المملكة العربية السعودية معتمد على التجارة الحرة بدون أي قيود طالما انها تحت تطبيق الشريعة الاسلامية وقواعدها، فعندما يكون هناك حرية للتجارة فهذا عامل مهم لجذب المستثمرين

الاجانب لأنهم سيعملون بحريه دون قيود، وأيضاً قامت الدولة بوضع برامج لخصخصة بعض المرافق والمشاريع الحكومية. (خضر، ٢٠٠٥)

ج- حجم وضخامة السوق السعودية:

العامل الثالث الجاذب للاستثمار هو حجم السوق السعودي وتنوعه وذلك للحجم المطرد في النمو واتساعه، وأيضاً توافر القوى الشرائية فعدد السكان عامل مساعد على الطلب للسلع، فهناك كميات كبيرة من المنتجات المحلية والأجنبية في هذا السوق والتنوع راجع لكبر السوق كي يفى الغرض لوجود فجوة طلب ويمكن سدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، كما أن سعي المملكة وراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيساعد هذا المستثمرين المحليين للانضمام للأسواق الخارجية والبدء بالتصدير الخارجي بدلاً من المحلي فقط. (مطر محمد، ١٩٩٩)

د- المدن الصناعية:

قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من التسهيلات حتى تساعد على قيام الاستثمارات ومنها انشاء مدن صناعية ذات كفاءة عالية وتأجير اراضيها على المستثمرين بأسعار رمزية قدرها (٠.٠٨) للمتر المربع سنوياً. وإلى يومنا هذا قد تم انشاء ثمان مدن صناعية منتشرة في أرجاء الدولة منها: الرياض، مكة المكرمة، الأحساء، جدة، القصيم والدمام وأيضاً مدينتي الجبيل وينبع الصناعية.

هـ - وجود شبكه متكاملة من البنيه الاساسية:

● حتى تكسب الدولة استثمارات ناجحة للدولة تساعدنا لنهوض اقتصادها فقد قامت بتأسيس شبكة متكاملة من البنية التحتية وحرصت على تأسيسها بشكل جيد حتى يسهم في انشاء المشاريع الناجحة. www.sagia.gov.sa

٥- مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر:

١ - المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تتوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ - الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

ب - الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

● تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية ،
 مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات
 المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر <http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>

٢ - المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية.
أ - الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار ،
 السلع ، الذهب.. الخ.

و الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ، ويترتب على استخدامه
 منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار. أما السهم ، فهو
 أصل مالي ، ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي ،
 وإنما لمالكة حق المطالبة بالحصول على عائد.(التويجى،٢٠٠١)

ب - الاستثمار المالي:

ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر
 لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم ، أو سند ، أو شهادة إيداع...ألخ.
 و الأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكة أو لحامله ، المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا
 بمستند قانوني ، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة
 المصدرة للورقة المالية.

● (<http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>)

٦- حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية :

تشجع المملكة العربية السعودية الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الحوافز
 الاستثمارية منها: إمكانية الحصول على القروض الميسرة ، وتوفير الخدمات والمرافق بأسعار
 تنافسية ، وإعفاء الواردات من المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية مع الحماية الجمركية
 للسلع المنتجة محليا ، وإعفاء المنتجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير ، وسوف نسرد بعض
 التفاصيل عن كل من هذه الحوافز :

(١) الحماية والإعفاءات الجمركية:

تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على الواردات والتي يوجد لها بدائل محلية أو تحديد الكميات المستوردة منها بهدف حماية وتشجيع الصناعات الوطنية. أما الواردات المنافسة للمنتجات الخاضعة للحماية تفرض عليها التعرفة الجمركية وتسري هذه التعرفة لمدة ٥ سنوات يتم بعدها إلغاؤها حيث يمكن للصناعة المحلية أن تحمي نفسها بنفسها وذلك برفع كفاءة الانتاج.

(٢) تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية:

تعطي الحكومة الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لتأمين مشترياتها.

(ج) توافر المواد الخام:

من أهم المواد الخام التي تتوافر في المملكة هو البترول بالإضافة الى العديد من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس وما توفره شركة (سابك) من المواد البتروكيمياوية وما يتوافر من مواد خام زراعية.

(د) حوافز تنظيمية من أهمها:

(١) تأسيس جهة لإعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الاجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى ذات العلاقة لإكمال اجراءات الموافقة والتصديق عليها وهذه الجهة تسمى الهيئة العامة للاستثمار.

(٢) سرعة البت في الطلبات وتسجيل المشروعات وانهاء الاجراءات التنظيمية خلال ثلاثين يوما من استيفاء متطلبات منح الترخيص من الهيئة العامة للاستثمار.

(٣) تقديم المزايا والحوافز لمنشآت الاستثمار الأجنبي وهي تعادل المزايا والحوافز التي تتمتع بها المنشآت الوطنية.

(٤) تعديل نظام الشركات وذلك بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

(٥) تمكك العقارات ذات العلاقة المباشرة بالمنشأة المرخصة من الهيئة بما في ذلك الإقامة والسكن للموظفين.

(٦) السماح بتحويل رأس المال والأرباح للخارج.

(٧) حرية حركة الأسهم بين الشركاء وفقا للأنظمة ذات العلاقة.

هـ- الحوافز المالية وتشمل:

- ١) عدم وجود ضرائب على الدخل الفردي.
- ٢) تبلغ الضرائب على الشركات ٢٠% من صافي الأرباح.
- ٣) إمكانية المستثمرين الأجانب من الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية بحسب الأنظمة ذات العلاقة والتي تشمل:
 - ١- صندوق التنمية الصناعية السعودي.
 - ٢- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - ٣- صندوق النقد العربي.
 - ٤- برنامج تمويل التجارة العربية.
 - ٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
 - ٦- البنك الاسلامي للتنمية.

* هناك حوافز مالية أخرى تدعم الاستثمار في المملكة وهي كالاتي:

- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي.
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية www.riyadhchamber.org.sa.

تعتبر المملكة من ضمن الاقتصاديات العشرين الأكبر في العالم حيث تحتل المملكة المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فهي تأخذ المركز ٤٩ ضمن ١٨٩ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة اداء العمال وفقا لتقرير ممارسة اداء العمال لعام ٢٠١٥ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. حيث ان من المتوقع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الى ٣٣٥٠٠ دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ م، اذا فالمملكة من أسرع الدول في النمو الاقتصادي على مستوى العالم. ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات استقرارا حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاث عقود الاخيرة بالإضافة الى عدم وجود قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج. كما تشهد المملكة انخفاض في معدلات التضخم. أما فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي فان المملكة تسعى لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول.

رابعاً: الدراسات السابقة

نظراً للاهتمام الكبير للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية والتي اكدت الأدلة التجريبية المستمدة من الدراسات السابقة بأنه لا يوجد اتجاه موحد بشأن هذه العلاقات بين الدول بعضها ببعض نظراً لإختلاف الهياكل الاقتصادية واستراتيجيات التنمية بينها ولعل من أهم هذه الدراسات ما يلي

. دراسة (Mukhtarov.s,&others)، (٢٠١٩)، تبحث هذه الدراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في حالة الأردن ، باستخدام منهج التكامل المشترك لاختبار الانحدار الذاتي الموزع (ARDL BT) للفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) وبينت أن هناك تأثيراً ايجابياً وذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير على المدى الطويل ، كما بينت نتائج التقدير إلى أن زيادة مقدارها ١% في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر زيادة الصادرات بنسبة ٠.١٣%

- بينما ركزت دراسة (Stefan.c.g, Oana .s.h& Liliana .n.s)، (٢٠١٩) على بيان العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي ، من خلال تقدير نماذج انحدار لبيانات مقطعية من ١١ دولة في وسط وشرق أوروبا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة غير خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي ، وكذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه قصيرة المدى تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو ووجود علاقات سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى تمتد من مؤشر الجودة المؤسسية إلى كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن سيطرة الحكومة على الفساد تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي

- دراسة (SultanuzzamanMd Reza, et al، ٢٠١٨) فاستخدمت نموذج التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، لقياس وزن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دولة بنجلاديش، واعتمدت على بيانات سنوية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي مثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والواردات والصادرات السلعية والخدمية، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الرسمي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)، وعدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر جاء تأثيره معنوى وموجب على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

-دراسة (Sunde.t، ٢٠١٦) بعنوان: تناولت النمو الاقتصادي كدالة للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في جنوب افريقيا واستخدام نموذج تصحيح الخطأ ومنهج السببية VECM GRANGER للتحقيق في اتجاه السببية وظهرت النتائج التكاملي بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كما بينت إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وأيضاً فإن هذه الدراسة تشير إلى أن رأس المال البشري ، التوظيف والتصدير لها تأثير إيجابي وملمووس ، في حين أن الاستثمار المحلي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية

-دراسة (AHADI .R.& ghanbaradeh ، ٢٠١١) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨) ولقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (var) ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الثلاث متغيرات محل الدراسة حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية

دراسة (MAH j.s، ٢٠١٠، ٠) بعنوان تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠١ لقد استخدمت الدراسة نموذج للتكامل المشترك وتحليل جرنجر للسببية ولقد توصلت الدراسة الاستثمار الأجنبي في الصين لم يسبب النمو الاقتصادي الحقيقي بل على العكس ان النمو الاقتصادي هو الذي يسبب تدفق الاستثمار الأجنبي للصين

دراسة (IQBAL M.S,shalkh &SHARA.H، ٢٠١٠) بعنوان العلاقة السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة والنمو الاقتصادي في باكستان ولقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية لباكستان الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٩ ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج (VECM) من أجل تحليل علاقات السببية بينهم ولقد توصلت الدراسة على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والنمو الاقتصادي ، إلا ان العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والواردات أحادية الاتجاه حيث تسبب الواردات تدفقات الاستثمار الأجنبي وكذلك احداث النمو الاقتصادي

دراسة (balamuurali n& bogahawatte، ٢٠٠٤) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في سريلانكا خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٣ ولقد استخدمت الدراسة نموذج (ECM)

وتحليل جرانجر للسببية ولقد توصلت الدراسة إلى ان العلاقة بين متغيرات الدراسة ثنائية الاتجاه تؤكد الدراسة أهمية الاستثمارات بصفة عامة سواء محلية أو أجنبية على تحسين معدلات التبادل التجاري الدولي للدولة كما تؤكد على أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية في برامج الإصلاح الاقتصادي

دراسة (CHOWdhury a&mavrotas، ٢٠٠٣). بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو من بسبب من في كل من ماليزيا وشيلي - تايلاند الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ولقد استخدمت الدراسة نموذج (toda-yamamoto) لتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ولقد توصلت الدراسة إلى ان العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاه وقوية في كل من ماليزيا وشيلي اما في تايلاند فان العلاقة بينهم أحادية الاتجاه حيث وجد ان النمو الاقتصادي بها هو الذي يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية

- دراسة (Yanrui، ٢٠٠٠)) بعنوان: "محاولة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٣" هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومصدر للتكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير، وقد استخدمت الدراسة دالة كوب دوغلاس لفحص العلاقة بين المتغيرات التالية: العمل، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، وتوصلت هذه الدراسة أن التطور الذي تحقق في الصين كان نتيجة للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة استخدام رأس المال ومعدلات الإنتاج والبنية التحتية المتطورة

- دراسة (سفيان صالح الجبوري ، ٢٠١٨) : بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) دراسة مقارنة بين العراق والأردن والتي هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) من خلال دراسة قياسية مقارنة بين البلدين ، وأهم ما توصلت إليه وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بينما أثبتت إيجابية العلاقة بينهما في الأردن وأوصت الدراسة بضرورة العمل على صياغة القوانين اللازمة التي تمنح المستثمر الأجنبي الحوافز والمزايا التي تمكنه من الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية

- دراسة (خالد محمد السواحي ، ٢٠١٧) : بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الكلي وهدفت إلى الحصول على الأدلة التجريبية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الأردني للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ونموذج متجه تصحيح الخطأ لبيان اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات وتوصلت إلى وجود أدلة على اتجاه إيجابي لسببية جرينجر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات على المدى القصير والطويل

- وتعليقاً على الدراسات السابقة والتي وجدت في معظمها تؤيد إيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجدر الذكر ان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تناول اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في المملكة العربية وذلك في فترة يتميز فيها الاقتصاد السعودي باجراءات هيكلية ادت الى جذب انواع جديدة من الاستثمارات لم تكن موجودة من قبل مثل جذب نوع جديد من الاستثمار السياحي والسياحة الترفيهية غيرالسياحة الدينية وهذا ما لم تأخذه الدراسات السابقة معا من قبل،وكذلك وجود كثير من التغيرات التي تؤثر على الاستثمار المحلي مثل ضريبة القيمة المضافة التي اثرت على مدخرات القطاع العائلي

خامساً: قياس أثر الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية على التنمية

المستدامة:

لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة تم تكوين نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور نشاط الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو بالمملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على نظرية التكامل المتناظر (Cointegration theory) التي قدمها وأثبتها إحصائياً كل من أنجل وجرانجر (Engle & Granger، ١٩٨٧) هذه النظرية تقوم على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتي عادة ما تتسم بعدم الاستقرار في المستوى الأولى لها. ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة
في الاقتصاد السعودي

أ.م.د. فاطمة عبد الله محمد عطية

$$\ln Y_t = b_1 \ln FDI_t + b_2 \ln D_t + b_{31} \ln E_t + b_4 \ln xI_t + b_5 \ln T_t + b_7 D_{1t} + b_8 D_{2t} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y_t : مؤشر التنمية المستدامة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) وهو المتغير التابع في النموذج
أما المتغيرات المستقلة في النموذج فهي:
FDI_1 : المؤشر الأول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI خلال نفس الفترة ويقاس بمدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي
D : المؤشر الثاني الاستثمار المحلي ويقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي
E : صادرات هي تمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي
I : مؤشر السياسة النقدية ويقاس بمعدل التضخم السنوي خلال الفترة
T : مؤشر السياسة المالية الانفاق الحكومي ويقاس بالفرق بين الإيرادات الحكومية والانفاق
D_1 : متغير صوري للتعبير عن دور الهيئة العامة للاستثمار في تطوير منظومة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة والحوافز الخاصة بتشجيع FDI منذ عام (٢٠١٠)، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)، ويأخذ القيمة ١ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)
D_2 : متغير صوري لأثر القوانين والتشريعات الجديدة مثل تطبيق ضريبة المبيعات والقوانين الخاصة بزيادة المدفوعات النقدية للمقيمين في المملكة التي تؤثر على الاستثمار المحلي، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) ويأخذ القيمة ١ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)
t : تعبر عن الزمن
μ_t : ييمثل عنصر الخطأ العشوائي

ويقوم أسلوب قياس علاقات التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقا لمنهجية أنجل وجرانجر (١٩٨٧) على خطوتين رئيسيتين (Engle & Granger, ٢٠١١-٢٠١٧):

الخطوة الأولى: بتجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية

الخطوة الثانية: تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدر

ويمكن تطبيق الخطوات السابقة على نموذج البحث التالي:

الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث تتصف بيانات السلاسل

الزمنية عادة ببعض الخصائص منها عدم ثبات التباين (Variance) والموسمية (Seasonality)،

كما تتأثر بعامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن وبالتالي قد تؤثر هذه الخصائص على المتغيرات

الأخرى الداخلة في النموذج في نفس أو عكس الاتجاه (Lutkepoh, ٢٠٠٤؛ ٨-١١) وللتخلص

من هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وذلك بهدف تحجيم القيم الشاذة داخل

بيانات متغيرات الدراسة مما يزيد من دقة الاعتماد على المقاييس الإحصائية المختلفة ثم تم اختبار

ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة Unit root tests بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة الجارية خلال الفترة الدراسة، والتأكد من سكونها، واختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك حتى يمكن تطبيق منهجية (Engle & Granger) تم استخدام اختبار Philp-perron لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

نتائج اختبار جذر الوحدة ((Unit Root Test))

يعتبر من أولى مراحل التحليل القياسي وهو التحليل الأولى للبيانات ، وخصوصاً إذا كانت بيانات للسلاسل الزمنية ، حيث ان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليه ، وان اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي ان لها جذر وحدة ويؤدي ذلك إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ، ومن اجل التأكد من استقراره البيانات يتم اجراء هذه الاختبار لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية حيث تعددت الاختبارات المتبعة لفحص استقراره بيانات السلاسل الزمنية وسكونها ومن بين اهم هذه الاختبارات هي اختبارات جذر الوحدة والتي تهدف إلى اختبار مدى استقراره بيانات السلاسل الزمنية جميعها وبيان درجة تكاملها

وفي دراستنا هذه سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع حيث يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة لفحص استقراره السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها ويحتوي هذا الاختبار على معادلات انحدار مختلفة فمنها ما يحتوي على اتجاه عام وحد ثابت ومنها ما يحتوي على حد ثابت فقط وأخرى لا تحتوي على كلا من الحد الثابت والاتجاه العام

يظهر الجدول رقم (٤): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل عند المستوى وجاءت النتائج مشيرة إلى عدم سكون جميع متغيرات نموذج الدراسة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة وتم إعادة صيغة البيانات بصورة اللوغاريتم بسبب ظهور بعض المشاكل في البيانات

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع عند المستوى

variable	Level (prop)	1 st (prop)
Yt	0.3796	0.0087
FDI	0.3783	0.0026
Dt	0.7577	0.0007
Et	0.5870	0.0032
It	0.5660	0.0008
Tt	0.8657	0.0001

وتم إعادة الاختيار بأخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج ، وجاءت نتائج الاختبار كما هي ظاهرة في جدول (٤) مبينة سكون المتغيرات جميعها عند الفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة الأولى

- نتائج اختبار التكامل المشترك (co-integration test)

بما أن المتغيرات مستقرة عن الفرق الأول فهذا يعني انها متكاملة من الدرجة الأولى أي انها أحادية التكامل لتحديد طول فترات التباطؤ المناسبة حيث تبين النتائج ان عدد فترات التباطؤ المثلي هي اربع فترات تباطؤ

ويظهر في الجدول (٥) : نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك حيث تشير نتائج الاختبار عند $R=0$ أي بفرض عدم وجود متجه تكاملي مشترك بين متغيرات الدراسة فإن قيمة الأثر (Trace statistic) قد بلغت (١٨٨.٩١) مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت (٩٤.٧٥٣) عند مستوى معنوية ٥% مما يتطلب رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة الدالة على وجود أربعة علاقات توازنه في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (٥): نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Null hyp	Alternative hyp	Trace statistic	5% c.v	Prop
R=0	R=1	188.91	94.753	0.0000
$r \leq 1$	R=2	102.579	69.819	0.00000
$r \leq 2$	R=3	65.58	47.856	0.00061
$r \leq 3$	R=4	32.044	29.797	0.0271

من نتائج الجدول (٦) : الذي يمثل اختبار القيمة الكامنة العظمى (MAXIMA EIGENVALUE) والتي ظهرت انه عند $R=0$ بلغت القيمة الكامنة العظمى (٨٤.٣) وكانت القيمة الحرجة (٣٩.٠٨) عند مستوى معنوية ٥% وبذلك نستطيع القول انه يوجد اربع علاقات تكاملية توازنه على المدى الطويل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة الجدول رقم (٦) نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى

NULL HYP	ALTERNATIVE HYP	MAX-EIGEN	5% c.v	Prob
R=0	R=1	84.3	39.08	0.0000
$r \leq 1$	R=2	55.98	34.9	0.0000
$r \leq 2$	R=3	25.6	24.54	0.0061
$r \leq 3$	R=4	20.1	20.05	0.0072

٣. نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (vector error correction model)

بما أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ، ومستقرة عند الفرق الأول ، ومتكاملة سيتم استخدام متجه تصحيح الخطأ (vector error correction model) الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل ، ويحتوي ضمناً على فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج ، فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل فإن ذلك لا يمنع وجود حالات عدم توازن قصيرة الأجل وبالتالي جاءت آلية نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتصحيح الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل حيث ان تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) يتم من خلال خطوتين : يتم في الخطوة الأولى تقدير معاملات متجه التكامل المشترك بين المتغيرات ، وفي الخطوة الثانية نستخدم حد الخطأ الناتج من العلاقة التكاملية في نموذج تصحيح الخطأ فإذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فإنه يوجد علاقة طويلة الأجل وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بالصيغة التالية:

الجدول رقم (٧) نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

Lag	D(lnGdp)	D(lnir)	D(lnfdi)	D(lnidi)	D(lnex)	D(lncpi)
Coefficient	-0.038544	-0.046842	3.185137	0.046468	-0.04134	-0.014311
s.e	(0.0265)	(0.04023)	(1.86637)	(0.27870)	(0.07213)	(0.01792)
t-value	(-3.36753)	(-1.16388)	(1.70780)	(0.16673)	(-0.57350)	(-0.63121)

بناءً على نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ أعلاه نلاحظ معنوية معامل حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية ٥% ، ومعنويته تدل على أن هنالك علاقة سببية طويلة الأجل حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (٠.٠٣٨٥٤٤) بإشارة سالبة وبمستوى معنوية عند ٥% (٠.٠٢٦٥) بمعنى ان الانحراف الفعلي عن التوازن بين التنمية المستدامة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية المستقلة يصحح بمقدار ٤.٠٥% في كل سنة

الجدول رقم (٨) تقدير معادلة الأجل الطويل

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة
في الاقتصاد السعودي

أ.م.د. فاطمة عبدالله محمد عطية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعاملات	احصائية t	p-value
LN GDP	Ln FDI	0.143844	13.3840	(0.01075)
	Ln D	0.05843	4.91690	(0.00281)
	Ln E	-0.59124	-9.54117	(0.20893)
	Ln I	0.02778	6.29354	(0.00725)
	Ln T	-0.05054	-12.4869	(0.28738)
	D	0.16	-4.04787	0.0035

نلاحظ من جدول رقم (٨) وجود أثر إيجابي معنوي لمتغير للاستثمار الأجنبي المباشر على المتغير التابع التنمية المستدامة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي في الأجل الطويل ، فقد بلغت قيمة المعلمة المقدرة (٠.١٤٣٨٤٤) ويعني هذا ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% ستؤدي إلى الزيادة في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي بنسبة ٠.١٤% في الاجل الطويل
الجدول رقم (٩) تقدير معادلة الأجل القصير

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعاملات	احصائية t	p-value
LN GDP	Ln FDI	0.002383	2.06089	0.00116
	Ln D	-0.004887	-0.47798	0.01023
	Ln E	-0.044362	-0.085023	0.05206
	Ln I	0.414114	1.92756	0.21484
	Ln T	0.068379	0.76307	0.08961
	D	-0.034913	3.12107	0.01119

فيما يتعلق في بالعلاقة قصيرة الأجل فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر التنمية المستدامة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي

٤- نتائج اختبار السببية لـ (GRANGAR) جدول رقم (٩)

الفرضية الصفرية	F إحصائية	P احتمالية	النتيجة
FDI لا يؤثر YT	0.43043	0.0458	وجود علاقة سببية
YT لا يؤثر FDI	7.72398	0.0031	وجود علاقة سببية

أظهرت نتائج اختبار السببية انه يوجد علاقة تأثير وتأثر في الاتجاهين بين التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة فإنه يمكن تقدير نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS)، وقد تم الحصول على النتائج المتمثلة في النموذج التالي:

$$\ln Y_t = 3.67 + 0.014 \ln FDI_t + 0.058 \ln D_t + 0.59 \ln E_t + 0.027 \ln I_t + 0.050 \ln T_t + 0.16 D_{1t} - 0.09 D_{2t} + \mu_t$$

ثانياً: اختبار سكون البواقي المقدر في معادلة الانحدار ويتم اختبار سكون البواقي أيضاً باستخدام اختبار Philp-Perron Test، وحيث تبين أن البواقي المقدر مستقرة عند المستوى أي بدون أخذ الفروق الأولى، فإن ذلك يعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج التقدير .

أولاً: تحليل النتائج الإحصائية: يتم استخدام أربعة مؤشرات وهي اختبار للحكم على معنوية معاملات النموذج كل على حدة، واختبار f للحكم على جودة أو معنوية النموذج ككل، وقيمة R للتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج ن، وقيمة إحصاء دربرن واتسون DW للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في النموذج.

١- اختبار t: تشير نتائج التقدير إلى معنوية معاملات النموذج المقدر ولبعض المتغيرات المستقلة وهي مؤشر الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية ٥%، ومؤشر الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي) عند مستوى معنوية ٥% ومؤشر القوانين والتشريعات معنوي عند مستوى معنوية ١٠%، بينما باقي المتغيرات وهي المؤشر الأول للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومؤشر الهيئة العامة للاستثمار ليست ذات معنوية احصائية وفقاً لاختبار t.

٢- اختبار f: تشير النتائج الاحصائية الى أن قيمة المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يدعو الى رفض الفرض العدمي بأن معاملات النموذج مجتمعة تساوي الصفر وقبول الفرض البديل بأن معاملات النموذج مجتمعة تختلف معنوياً عن الصفر أي أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

٣- قيمة $R^2 = 0.92$ تعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٩٢% من التغير في المتغير التابع وهو معدل النمو بينما ترجع النسبة الباقية وهي ٨% إلى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائي في النموذج.

وتشير قيمة معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة جميعاً على تفسير المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية في الاعتبار، وهي تعد من المؤشرات الرئيسية على جودة النموذج، فقد بلغت هذه القيمة نحو (٠.٨٨٠) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج قادرة على تفسير نحو ٨٨% من التغير في مؤشر النمو وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير

٤- قيمة إحصاء $D.W = 1.02$ تشير إلى أنه يتوقع ألا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثانياً: تحليل النتائج الاقتصادية

تشير قيمة معاملات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية، بينما أخذ البعض الآخر اتجاهاً مخالفاً لما كان متوقعاً لها، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

١- مؤشرات الاستثمار الأجنبي: وهي المؤشر الأول لإجمالي الاستثمار الأجنبي FDI الاستثمار المحلي D، ويتضح من الإشارة الموجبة للمعلمة المقدره للمتغير FDI أن هناك علاقة طردية بينه النمو، وقد بلغت قيمة المعلمة ($b_1 = 0.14$) مما يدل على أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي الى رفع معدل النمو بمقدار 0.014. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة بشأن العلاقة الموجبة بين الاستثمار الاجنبي واثرة الايجابي على زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي .

أما المؤشر الثاني D فعلى غير المتوقع وعلى الرغم من المعنوية الإحصائية لهذا المتغير جاءت الإشارة موجبة مشيرة الى علاقة طردية بين الاستثمار المحلي وزيادة معدلات النمو في المملكة ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة الى أنها ترجع الى أسباب مهمة منها توجيه وتشجيع الاستثمارات نحو مشاريع تؤثر في الاستثمارات المحلية لاستخدامها لأغراض انتاجية أكثر منها استهلاكية.

٢- مؤشرات الصادرات: تتفق الإشارة السالبة لمؤشر الصادرات (E) والذي يقاس قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي مع ما هو متوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن مزيداً من الاستثمار ممثلاً في زيادة تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات والذي ينعكس بدوره على زيادة متوسط دخل الفرد. أما قيمة المعلمة والتي بلغت ($b_3 = 0.09$) فتعني أن زيادة رأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو بمقدار 0.09 وحدة .

٣- مؤشر السياسة النقدية تتفق الإشارة السالبة لمعدل التضخم (I) مع النظرية الاقتصادية حيث تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة لحجم التأثير ($b_4 = 0.05$) فيعني أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى خفض دخل الفرد بـ 0.027 وحدة.

٤- مؤشر السياسة المالية صافي الانفاق الحكومي: تتفق الإشارة السالبة مع ما تقرره النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فمن المتوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية أن يؤدي مزيد من الانفاق الحكومي الذي يشير الى وجود عجز في الموازنة الى تخفيض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد وتشير قيمة المعلمة $b_4 = 0.05$ وأن زيادة العجز بوحدة واحدة تؤدي الى تخفيض النمو بـ 0.05 وحدة.

٥- مؤشر دور الهيئة العامة للاستثمار D1: تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية المتوقعة بين الإصلاحات والحوافز التي قدمتها الهيئة العامة للاستثمار ودورها في زيادة معدلات الاستثمار المباشر في المملكة من خلال القضاء على المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير والقوانين المنظمة لهذا القطاع.

٦- مؤشر التغيرات السياسية D2 يقاس هذا المؤشر بالمتغير السوري الثاني D2 الذي يعبر عن الآثار التي ترتبت على القوانين الجديدة من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور القطاعات الإنتاجية الأخرى ((Abdou & Zaazou,2013)

النتائج

من التحليل النظري والتطبيقي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية المستدامة تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المرغوبة كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في معدل النمو لما لها من دور إيجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ليس فقط في الدول النامية أو الأخذة في النمو ولكن أيضا في الدول المتقدمة على حد سواء.

وبالنسبة للحالة في المملكة العربية السعودية فإن هناك تحديا بالغ الأهمية أمام صناعة الاستثمار الأجنبي، ألا وهو كيفية توسيع عروض المنتجات وتتنوع الأسواق المستهدفة من أجل الوصول لشريحة أكبر من السكان. وعلى ذلك فإن منظومة الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج الى إلى المساعدة الفنية من أجل تطوير البرامج التي من شأنها تنويع منتجاتها، وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستدامة، وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي. ولا يزال في طور التكوين منتجات جديدة رائدة بما في ذلك إقامة مشروعات رأس المال الاستثماري المخاطر والتي تتطلب بشكل متزايد ديونا وحقوقا ملكية طويلة الأجل لنمو الأعمال التجارية الناجحة.

كما واجة ايضا هذا الاستثمار في السنوات الأخيرة صعوبة في مواجهة الفترة الانتقالية الاقتصادية والسياسية الحالية. وقد كشفت حالة عدم الاستقرار هذه نقاط الضعف التشغيلية لبعض المؤسسات، وتسببت في حدوث تدهور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث عرض المبحث الاول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية من خلال مناقشة تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، والمقومات التي تمتلكها لتهيئه المناخ الملائم للاستثمار ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١. برنامج التوازن الاقتصادي الذي يهدف إلى إيجاد علاقة متوازنة بين طرفين دخلا في علاقة تبادل تجاري واقتصادي ومن أهدافه تنوع مصادر الدخل في المملكة و خلق فرص وظيفية وأيضا توسيع القاعدة الصناعية.

٢. المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي متغيرات قابله للقياس الكمي ، ومتغيرات غير قابله للقياس الكمي.

٣. من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية المساهمة في إقامة مشروعات إنتاجية وأيضاً الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل.
 ٤. ومن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات متعددة الجنسية ونادراً ما يؤدي إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار.
- في المبحث الثاني يناقش دوافع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشة حجم الاستثمار الأجنبي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١. مجالات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لها نوعين من المعايير منها معيار جغرافي لمجال الاستثمار ونوع الآخر معيار نوعي لمجال الاستثمار.
 ٢. حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية هناك العديد من الحوافز منها الحماية والإعفاءات الجمركية والضرائب، وتوفير مواد الخام، والقروض الميسرة.
- المبحث الثالث يناقش التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشة نموذج قياسي لمعرفة أهميه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية.
- وأخيراً إن المملكة العربية السعودية تتمتع بعده مقومات تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي لها بشكل ناجح منها الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق السعودي وغيرها مما سبق ذكره، وكشف البحث عن وجود تأثيرات إيجابية وسلبية للاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة. فيرى معارضو الاستثمار الأجنبي إن حاجته للعمال نادرة جداً وإغفال الاستثمار الأجنبي لمصالح البلدان ذاتها يؤدي إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطين وبين مصالح برامج البلدان المضيفة وخاصة النامية منها.

التوصيات:

١. ينبغي على الاستثمار الأجنبي مراعاة خصائص البلدان المضيفة وبخاصة النامية منها وظروفها ومستوى تطورها الاقتصادي
٢. ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية والسياسية وفق نظام من الأولويات يضمن تحقيق التنمية المستدامة.
٣. ينبغي منح المستثمر الأجنبي حوافز متقاربة مع المستثمر الوطني.
٤. إعطاء أفضليه لمشاركه رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي.
٥. يجب ألا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة ولا يؤثر على القرار السياسي.
٦. ينبغي توفير المناخ الاستثماري المناسب في البلد النامي.
٧. لا بد من استراتيجية وطنية للبلد النامي حول مسألة تقبل التكنولوجيا ومراعاة خصائصه وظروفه.
٨. ضرورة وضع الضوابط تلزم الشركات الاجنبية في نقل التكنولوجيا وتدريب الأيدي العاملة.
٩. يجب مراعاة نظافة البيئة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد.

المراجع:

اولا: المراجع العربية

- ١- دينا أحمد عمر، ٢٠٠٦، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة (رسالة منشورة)، المعهد التقني نينوى، العراق.
- ٢- هناء عبدالغفار السامرائي، ١٩٩٨، الاستثمارات الأجنبية.. المسوغات والأخطار (حلقة نقاشية)، بيت الحكمة، بغداد.
- ٣- توماس سننش، ترجمة فالح عبدالجبار، ١٩٨٧، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الفارابي، بيروت.
- ٤- محمد مطر، ١٩٩٩، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العلمية.
- ٥- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية في المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا، الآلية الاقتصادية السعودية، السنة الثانية، العدد ٣، ٢٥، ١٤٢٠ هـ.
- ٦- حمد عبدالعزيز التويجري، ٢٠٠١، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، العدد ١، الرياض.
- ٧- يحيى غني النجار، ٢٠٠٠، على هامش التخلف والتنمية، مطبعة الرشيد، بغداد.
- ٨- د. وشاح رزاق، ٢٠١٢، المعهد العربي للتخطيط. اثر الاستثمار الأجنبي على النمو.
- ٩- مطر محمود، ٢٠٠٢، نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج، الكويت.

ثانيا: المراجع الانجليزية

- 1-Alaessens, S. and Tzioumis, K. (2006). Measuring firms' access to finance, World Bank, Washington DC.
- 2-Ahadi R. & Ghanbarzadeh M., 2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182
- 3-Abu-Bader, Suleiman and Aamer S Abu-Qarn. , 2003, Government expenditures, military spending and economic growth: causality evidence from egypt, israel, and syria. Journal of Policy Modeling, 25(6):567-583.

- 4-Banister, David and Yossi Berechman. 2001. Transport investment and the promotion of economic growth. Journal of transport geography, 9(3):209–218,.
- 5-Becker, Gary S, Kevin M Murphy, and Robert Tamura. 1990. Human capital, fertility, and economic growth. Journal of Political Economy, 98(5 pt 2).
- 6- Balamurali N & Bogahawatte C., 2004, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka', Sri Lankan Journal of Agricultural Economics, Vol 6, No. 1, pp. 37-50
- 7-Cass, David. 1965. Optimum growth in an aggregative model of capital accumulation. The Review of Economic Studies, pages 233–240.
- 8- Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What? The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19,
- 9-Pesaran, M Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J Smith. 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics.
- 10-Pesaran, M Hashem and Yongcheol Shin. 1998. An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econometric Society Monograph3.
21. 11-El-Wassal, K. A, Foreign direct investment and economic growth in Arab countries (1970-2008): An inquiry into determinants of growth benefits. Journal of Economic Development, 2012.
22. 12-Engle, R. F. Granger, C.W.J ,Co-Integration And Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrics .Vol. 55, No.2, 1987.-13-ESCWA, The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries, U. N, New York, 2000.
- 14-Iqbal M. s., Shaikh F. m& Shar A.H., 2010, "Causality Relationship between foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth Pakistan' Asian Social Science. Vol. 6, No. 9, pp. 82_89
- 15-Romer, Paul M. Increasing returns and long-run growth. 1986. The journal of political economy.
- 16- Mah J. S, 2010, "Foreign direct investment inflows and economic growth of China', Journal of Policy Modelling, Vol. 32, Issue 1, pp. 155-158
- 17-UN system task team on the post -2015 UN development agenda, Statistics and indicators for the post-2015 development agenda, New York, July 2013

18-Wu, Shih-Ying, Jenn-Hong Tang, and Eric S Lin. 2010. The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development? of Policy Modeling, 32(6):804– 817

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- <http://www.albankaldawli.org/> -البنك الدولي
- مؤسسة النقد العربي السعودي <http://www.sama.gov.sa/ar>
- <http://www.stats.gov.sa> /الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية)-
وزارة التجارة والاستثمار) -
<https://m.mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/Saamy.aspx>
2012 حوافز الاستثمار في المملكة العربية السعودية-
- www.riyadhchamber.org.sa
-www.sagia.gov.sa
<http://www.worldbank.org/>
<http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>

